

ولاية المظالم ببلاد المغرب من القرن

فكر وإبداع

الرابع الهجري / العاشر الميلادي

حتى سقوط إمارة الموحدين

ولاية المظالم ببلاد المغرب من القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي حتى سقوط إمارة الموحدين

الباحث/ خالد عون على امليك^(*)

تحت إشراف/

د. أمال محمد حسن

مقدمة

لقد صاحب إتساع مساحة الدولة العربية بعد الفتوحات الإسلامية غلبة الطابع الدنيوي على طبائع الرعية وخاصة منذ عهد الدولة الأموية وما تلاها من عهود حتى تجاهر الناس بالظلم ، ولم تكفهم زواجر العظة عن الإبتعاد عن ذلك فظهرت الحاجة بالتالي إلى وجود ولاية أو خطة تردع الأقوياء الطاغين وتتنظر في شكاوى المظلومين والمغلوبين على أمرهم ، ومن المعروف أن القاضى كان ينظر في الخصومات والمنازعات بحضور الخصمان وحضور الشهود ثم يصدر حكمه إلا أن ولاية المظالم كانت تعرض عليها القضايا التي يعجز القاضى عن تنفيذ حكمها فيها مثل القضايا التي يكون فيها أهل السلطة أو أحد وجهاء القوم طرفاً فيها أو إذا اعتقد الخصمان أن القاضى لم يحكم بينهما بالعدل فترفع قضيتهما إلى ناظر المظالم.

(*) طالب دكتوراه - كلية البنات - جامعة عين شمس

وأما فيما يتعلق بالمصادر التي تعرضت لولاية المظالم فنجدها تنقسم إلى قسمين، القسم الأول من المصادر اهتم بالناحية النظرية لهما فعرفوا الولاية وعرفوا المظالم ثم تحدثوا عن أهم الشروط التي يجب توافرها لامتثال هذه الولاية وأهم الاختصاصات التي ينظر فيها ويأتي في مقدمة هؤلاء أبو الحسن الماوردي (ت ٤٥٠هـ/١٠٥٨م) صاحب كتاب الأحكام السلطانية والولايات الدينية فقد قسم مؤلفه إلى عشرون باباً تحدث في الباب الأول عن تعريف الإمامة وشروطها ، وخصص الباب العشرون لولاية الحسبة وجاءت ولاية المظالم في الباب السابع حيث عرفها وذكر شروط من يتولاها ثم تحدث عن اختصاصات متولى المظالم وحصرها في عشرة أقسام تحدث عن كل قسم فيها بإيجاز شديد ثم أعقب ذلك بالحديث عن الفرق بين نظر المظالم والقضاء وكان هذا آخر كلامه عن ولاية المظالم.

وأما أبو يعلى الفراء (ت ٤٥٨هـ/١٠٦٥م) والذي له مؤلف كذلك حمل عنوان الأحكام السلطانية فجاء كتابة في حوالى خمسة عشر فصلاً أفرد منها الفصل الرابع لولاية المظالم فتحدث عن شروط توليها وأعقب ذلك بالحديث عن من تقلدها من الخلفاء الأمويين والعباسيين ثم إختصاصات ناظر المظالم فحصرها في عشرة أوجه تكاد تكون مطابقة لما أورده الماورى وختم حديثه عن ولاية المظالم بذكر الفرق بينها وبين نظر القضاء.

وتحدث المؤرخ عبد الرحمن بن خلدون (ت ٨٠٨هـ/١٤٠٥م) في مقدمته عن تعريف ولاية المظالم وشروط من يتولاها بحديث موجز لا يتعدى صفحتان من صفحات المقدمة.

وتناولها القسم الثانى من المصادر من خلال الواقع اليومي المعاش ببلاد المغرب سواء من خلال الحديث عن سِير الأمراء أو الوزراء أو

القضاة وهم الذين تقلدوا ولاية المظالم بالإمارات المختلفة وقد كان هؤلاء المؤرخين بعيدين كل البعد عن الحديث عن الناحية النظرية لولاية المظالم وإنما تحدثوا عنها من خلال ممارسة متقليديها لمهام وظيفتهم سواء كلفوا بها رسمياً أو من منطلق مناصبهم السياسية الرفيعة.

ويأتى في مقدمة هؤلاء قاضى الفاطميين النعمان (ت ٣٦٣هـ/ ٩٧٣م) حيث تعرض في كتابه المجالس والمسائرات لشخص الأمير المعز (٣٤١- ٣٦١هـ/ ٩٥٢- ٩٧١م) وأطنب في الحديث عن مكانته وعلمه وتسامحه وعدله وعن مدى علاقته بالأمير المذكور ومن خلال صفحات الكتاب نجده يسوق العديد من المواقف للأمير المعز قام فيها برد المظالم والنظر فيها سواء بازديحام الرعية على باب القصر لرفع مظالمهم أو في بعض الأحيان عند خروج الأمير لقضاء بعض الأمور فترفع إليه رقع المظالم ، ويتعرض النعمان لولاية المظالم من خلال ما يرفع للأمير من ظلم بعض الولاة للرعية وتعليقهم عليها وفي أحياناً أخرى رفع النعمان للأخير تظلمه الشخصى من بعض أفراد الرعية.

وإن كان النعمان يمثل رأى الشيعى فإن ابن عذارى المراكشى الذى يمثل رأى السنى المالكي (ت ٧١٢هـ/ ١٣١٢م) وفي كتابه البيان المغرب القسم الخاص بالموحدين نجده يعرض العديد من الصور التى تمثل في حقيقتها ممارسة ملموسة لولاية المظالم وتتجلى تلك الصور في عدة أمثلة كسماع أمراء الموحدين لمظالم الرعية في حلهم وترحالهم سواء في بلاد المغرب أو عند عبورهم لبلاد الأندلس بل نجده يتحدث عن أن بعض أمراء الموحدين سجن وقتل كل من ثبت عليه ظلمه للرعية سواء من مشائخ

الموحدين أو من الوزراء المقربين لهم ، وأشار في المصدر ذاته إلى مدى حرص وإهتمام الأمراء الموحدين بالجلوس لسماع ورد مظالم الرعية. وإن كان ابن رشد (ت ٥٢٠هـ/ ١١٢٦م) بعيداً عن بلاد المغرب باعتباره قاضياً لمدينة قرطبة ببلاد الأندلس إلا أنه وردت في مؤلفه الفتاوى بعض قضايا المظالم الخاصة ببلاد المغرب حيث بعثت إليه الأسئلة والمسائل من عامة الناس ومن الأمراء وأعوانهم وأرسلت إليه من القضاة والولاة والفقهاء والعلماء وطلبة العلم وهي على درجة من الدقة حيث شملت أسماء السائلين أو المتظلمين وصفاتهم في أغلب الأحيان.

وللإحاطة بموضوع البحث تم تقسيمه إلى مقدمة للتعريف بأهمية الموضوع وثلاث مباحث : تناول المبحث الأول تعريف ولاية المظالم ونشأتها ، في حين تم تخصيص المبحث الثاني لشروط وإختصاصات ناظر المظالم ، وأما الحديث عن من كان يتولى ولاية المظالم من الأمراء والوزراء فكان بالمبحث الثالث ثم الخاتمة وثبت المصادر والمراجع.

تعريف ولاية المظالم ونشأتها :

الولاية لغة: معناها النصر^(١) وتطلق على ما يتولاه الشخص ويقوم به من الأعمال.

وأما اصطلاحاً تعنى تنفيذ القول على الغير شاء الغير أم أبي^(٢).

(١) ابن منظور: لسان العرب (تحقيق: نخبة من الأساتذة ، دار المعارف ، القاهرة ،

د.ت ١٥٣ ، ص ٤٠٣ .

(٢) الجرجاني: التعريفات (مطبعة مصطفى الحلبي ، القاهرة ، ١٩٣٨) ص ٢٢٧ .

والمظالم لغة: جمع لكلمة ظلامه أو مظلمة ، وما تظلمه الرجل وأراد ظلامه ومظالمته أى ظلمه ، وهو ظالم وظلوم وظلمه حقه وتظلمه إياه^(١).

وأما اصطلاحاً : فيتفق كلاً من الماوردي وأبا يعلى الفراء على أن ولاية المظالم: "ونظر المظالم هو قود المتظالمين إلى التناصف بالرهبة وزجر الممتازين عن التجاحد بالهيبة"^(٢).

ويعرفها ابن خلدون فيقول: بأنها وظيفة ممتزجة من سطوة السلطنة ونصفه القضاء، وتحتاج إلى علو يد وعظيم رهبة تقمع الظالم من الخصمين وترج المعتدى، وكأنه يمضى ما عجز القضاء أو غيرهم عن إمضائه ، ويكون نظره في البيئات والتقارير واعتماد الأمارات والقرائن ، وتأخير الحكم إلى استجلاء الحق وحمل الخصمين على الصلح ، واستحلاف الشهود وذلك أوسع من نظر القاضى"^(٣).

ومن خلال النصين السابقين يتضح أن ولاية المظالم نوعاً من أنواع القضاء تجمع بين قوة السلطة وعدل القضاء ، ويسمى من يتولاها ناظر^(٤)

(١) الفيروز آبادي: القاموس المحيط (دار الجيل ، بيروت ، د.ت) ج ٤ ، ص ١٤٧ .

(٢) الأحكام السلطانية: (دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٥م) ص ٩٨ - الأحكام

السلطانية (تصحيح وتعليق: محمد الفقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٣)

ص ٧٣ .

(٣) المقدمة (تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن سعد ، الدار الذهبية للطبع والنشر ،

القاهرة د.ت) ص ٢٤٥ .

(٤) عرف العرب رد المظالم منذ الجاهلية فعندما تعدد الزعماء بقريش وكثر بينهم التناقص اجتمعت بطونهم وعقدوا حلفاً على رد المظالم وإنصاف المظلوم من الظالم ،

وله من السلطة ما يمكنه من إنصاف المظلوم بفرض تلك السلطة المستمدة من الشرع طبعاً على الظالم الذي يبدو أنه صاحب منصب مهم، وذلك بالإعتماد على البيّنات والأدلة والقرائن واستحلاف الشهود مع حمل الخصمين على الصلح إن أمكن ذلك ، ثم التّأني في إصدار الأحكام حتى تثبت الحقائق وبذلك فإن ولاية المظالم وإن كانت لون من ألوان القضاء فهي أهم منه شأنًا وأعمق أثرًا^(١). استحدثت لتحقيق ما يعجز القضاء عن تحقيقه من أوجه العدل ورد الحقوق إلى أصحابها من تعديّات أصحاب النفوذ في المجتمع من الولاة أو العمال أو كتاب الدواوين المختلفة أو من أبناء الأمراء أو من القضاة الذين لم ينصفوا الرعية. ولذا كان لمن يتولاها سلطان أوسع من سلطان القاضي^(٢) ولا بد من أن تكون له من الجرأة وقوة الشخصية والمرونة وسعة النظر في تمييز الأمور مع إستعمال الشدة حتى يتمكن من النجاح في مهمته^(٣).

ونظراً لأهمية هذه الخطة يجب الوقوف على تاريخ نشأتها ببلاد المغرب.

وعرف بحلف الفضول ، وعقد بمكة بدار عبد الله بن جدعان وحضره النبي صلى الله عليه وسلم.

انظر: ابن أبي يعقوب: تاريخ اليعقوبي (دار بيروت للطباعة والنشر، لبنان،

١٩٨٠) ج ٢ ، ص ١٧

(١) صبحي الصالح : النظم الإسلامية (دار العلم للملايين ، بيروت ، د.ت) ص ٣٢٤.

(٢) ابو زيد شلبي: تاريخ الحضارة (دار الطباعة المحمدية بالازهر، القاهرة، ط ١ ،

١٩٦٢) ص ٩٥ - حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام (دار الجيل ، مكتبة النهضة

المصرية ، القاهرة ، د.ت) ج ٣ ، ص ٢٤٨ .

(٣) عبد الحميد السامرائي: تاريخ حضارة المغرب (دار شموع العلم ، ٢٠٠٢) ص ٢٥٣.

يقول فرحات الدشرابي في ذلك: والواقع أن هذه المؤسسة كانت هي الأخرى موجودة قبل قيام الخلافة الفاطمية في شكل خطة قضائية ثانوية تابعة للقاضي... يرجع تاريخها إلى عهد سحنون^(١).

وكما هو معروف فإن القاضي سحنون تولى القضاء من سنة (٢٣٤هـ / ٨٤٨م) حتى سنة (٢٤٠هـ / ٨٥٤م) أى حتى وفاته في التاريخ المذكور.

وإن كان الدشرابي قد حدد ظهور هذه الخطة في الفترة المذكورة فالمصادر التاريخية تورد أحداثاً تدل على ظهورها قبل سحنون وأنها كانت من المسؤوليات المنوطة بالوالي^(٤).

فيروى أن الفقيه سعيد بن مسعود التجيبي^(٥) صاح يوم الجمعة على أمير إفريقية في مظلمة وقد خرج الأمير من الجامع وقال الفقيه أنا بالله لا بك إني بالله لا بك. ففضى الأمير حاجته^(١).

(١) الخلافة الفاطمية بالمغرب: (ترجمة حمادى الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٤م) ص ٦١١.

(٢) أبو العرب: طبقات علماء إفريقية (تحقيق: علي الشابي، نعيم الياقي، الدار التونسية للنشر، تونس، ط٢، ١٩٨٥م) ص ١٨٥.

(٣) المالكي: رياض النفوس (تحقيق: بشير البكوش، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٩٤) ج ١، ص ٣٤٧.

(٤) ناريمان عبد الكريم: مجتمع إفريقية (الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠م) ص ١٤٩.

(٥) مصري الأصل صحب جماعة من الصحابة وكان من ضمن الفقهاء العشرة الذين بعثهم الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز لتفقيه أهل إفريقية في حدود سنة

وأما الفقيه البهلول بن راشد^(٢) فعندما تعدى عليه أعوان أمير إفريقية يزيد بن حاتم (١٥٥-١٧٠هـ/ ٧٧١-٧٨٦م) ذكر لمن معه رغبته في رفع تظلمه للأمير يزيد^(٣).

وبهذا يمكن القول أن ولاية المظالم ببلاد المغرب نظر فيها أول الأمر للولاية^(٤).

ولم تحدد المصادر التي أرخت لتاريخ الأغلبية مهام الشخص الذي أسندت إليه مهمة النظر في المظالم بشكل دقيق.

(١٠٠هـ/ ٧١٨م) وروى عنه جماعة من أهل المغرب الأنسى ، وأقام بالقيروان اشتهر بفقهه وقلة هيئته للملوك. توفي بالقيروان ، ولم يحدد من ترجم له تاريخ لوفاته.

انظر: الرازي: الجرح والتعديل (دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٥٢) ج ٢ ، ص ٩٤ - العسقلاني: الإصابة في تمييز الصحابة (مكتبة المتشئ ، لبنان ، ط ١ ، ١٣٢٨هـ) ج ٢ ، ص ٣٧ .

(١) المالكي: المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٠٤.

(٢) البهلول بن راشد الرعيني ، عالم إفريقية . توفي في حدود سنة (١٨٢هـ/ ٧٩٨م) انظر: الذهبي: ميزان الاعتدال (تحقيق: على البجاوي ، دار المعرفة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٦٣) ج ١ ، ص ٣٥٥ .

(٣) أبو العرب : المصدر السابق ، ص ١١٨ .

(٤) تذكر المصادر أن الخلفاء ببلاد المشرق جلسوا لرد المظالم وأول من أفرد يوماً خاصاً للنظر فيها الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان ، ونظر فيها كذلك الخليفة عمر بن عبد العزيز ، وأول من جلس للنظر فيها أيام العباسيين الخليفة المهدي ثم الهادي ثم الرشيد والمأمون والمهتدي.

انظر: المسعودي: مروج الذهب (تحقيق: محمد محي الدين ، مطبعة السعادة ، ط ٤ ، ١٩٦٤) ج ٢ ، ص ٤٣١ - الماوردي: المصدر السابق ، ص ٩٨ .

فعند الحديث عن القاضي المعروف سحنون بن سعيد تذكر أنه عهد في سنة (٢٣٦هـ / ٨٥٠م) لأحد مساعديه وهو قاض أيضاً بالنظر في القضايا الصغيرة التي لا تتجاوز العشرين ديناراً ، وذلك القاضي هو حبيب بن نصر التميمي^(١) الذي عرف منذ ذلك الوقت بصاحب مظالم سحنون^(٢).

ثم تضيف المصادر ذاتها أن القاضي عيسى بن مسكين الذي تولى القضاء عهد إبراهيم بن الأغلب (٢٦١-٢٨٩هـ / ٨٧٤-٩٠١م) أسند مهمة النظر في المظالم لابا الربيع سليمان بن سالم الكندي^(٣) وجعل له النظر في القضايا التي يمكن أن تبلغ ١٠٠ دينار^(٤).

ويبدو من الصلاحيات التي منحت للقاضيان السابقان أن ولاية النظر في المظالم كانت أول الأمر مرتبطة بشكل كبير بالنشاط الاقتصادي وخاصة مراقبة الأسواق^(٥).

(١) سمع من القاضي سحنون وغيره ، وله كتاب اسمه الأقضية وتوفي سنة (٢٨٧هـ / ٩٠٠م)

انظر: المالكي: رياض النفوس ، ج ١ ، ص ٤٥٩ .

(٢) ابو العرب: المصدر السابق ، ص ٤٣ .

(٣) عرف الكندي بابن الكحالة ، وكانت وفاته بصقلية سنة (٣٠٥هـ / ٩١٧م) .

انظر: الشيرازي : طبقات الفقهاء (تحقيق: إحسان عباس ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ١٩٨٠) ص ١٣٤ .

(٤) ابن فرحون : الديباج المذهب (تحقيق: مأمون بن محي الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٦م) ص ٢٨٠ .

(٥) الدشراوي: المرجع السابق ، ص ٦١٢ .

وإن حددت المصادر صلاحيات ابن نصر، وسليمان بن سالم في القضايا التي لا تتعدى عشرين ديناراً ومئة دينار فإنها كانت غامضة عند حديثها عن تولى بعض القضاة النظر في المظالم في العصر ذاته.

فعندما تذكر أن القاضي الشهير عبد الله بن طالب قد تولى المظالم^(١)، لم تذكر هل تولاها في ولايته الأولى لقضاء إفريقية سنة (٢٥٧هـ/ ٨٧٠م) أم في ولايته الثانية سنة (٢٦٧هـ/ ٨٨٠م) كذلك لم توضح هل كانت ولايته للمظالم ضمن ولايته للقضاء أم أنها كانت ولاية منفصلة عنها ، ولم تتعرض كذلك إلى طبيعة ولايته وحدودها^(٢) وهل كانت مرتبطة بالنشاط الاقتصادي أم كان لها إختصاصات أخرى.

وينطبق الوضع ذاته على بقية من تولوا النظر في المظالم^(٣) عهد الأغلبية فعند الحديث عن إبراهيم بن يونس الخشاب^(٤) يذكر أنه تولى مظالم

(١) عياض: تراجم أغلبية (تحقيق: محمد الطالبي ، منشورات الجامعة التونسية ، تونس ، ١٩٦٨م) ص ٢٢٣ .

(٢) الخشني: طبقات علماء إفريقية (تحقيق: محمد زينهم ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٢م) ص ١٥١ .

(٣) يذكر أن أبو عبد الله محمد بن بن المبارك المتوفى سنة (٢٦٠هـ/ ٨٧٣م) قد تولى المظالم لابن طالب كذلك ثم تذكر المصادر أسماء أشخاص آخرين تولوا المظالم عهد الأغلبية مثل أبو العباس بن خدّاش المتوفى سنة (٢٩٦هـ/ ٩٠٩م) وأبو عمر ميمون المتوفى سنة (٣٠٤هـ/ ٩١٦م).

انظر: المالكي: رياض النفوس ، ج ٢ ، ص ٤٣٢ .

(٤) الخشني: المصدر السابق، ص ١٧٠ .

القيروان للقاضي عبد الله بن طالب للمرة الأولى ثم تولاهما للقاضي عيسى بن مسكين للمرة الثانية.

وكذلك الحال مع محمد بن القيسي المعروف بالطرزي^(١) فتذكر ولايته الأولى للمظالم عهد القاضي عيسى بن مسكين وولايته الثانية عهد القاضي حماس بن مروان دون تفاصيل أخرى تتعلق بمجال نظرهم في المظالم.

ولعل القاضي الوحيد الذي تذكر المصادر أنه تولى النظر في بعض اختصاصات ناظر المظالم هو القاضي محمد بن اسود الصديني^(٢).

حيث تذكر أنه نظر في أعمال العمال ، وجباة الأموال ، وكان قوياً في قضائه شديداً على رجال السلطان ، ورفيقاً بالضعفاء والمظلومين^(٣).

وتولى بعض أمراء الأغالبة النظر في المظالم فيروى عن الأمير إبراهيم بن أحمد (٢٦١-٢٨٩هـ/٨٧٤-٩٠١م) أنه نظر في المظالم سنة (٢٨٩هـ/٩٠١م) وأطلق على هذه السنة سنة العدل^(٤).

(١) ابن عذارى: البيان المغرب (تحقيق: ج.س. كولان، ليفي بروفنسال، دار الثقافة ، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م) ج ١، ص ١٩٥ .

(٢) ابن فرحون: المصدر السابق ، ص ٧٥ .

(٣) الدباغ : معالم الإيمان (تحقيق: إبراهيم شبوح ، المكتبة العتيقة ، تونس، ١٩٩٣م) ج ٢ ، ص ٣٢٧ .

(٤) يذكر ابن عذارى أن الأمير إبراهيم اسند لابنه أحمد النظر في المظالم وذلك سنة (٢٧٨هـ/٨٩١م) .

هذا ويمكن إجمال مجموعة من الملاحظات عن النظر في المظالم قبل فترة الدراسة أهمها:

لم تتحدث المصادر عن معرفة بلاد المغرب لولاية المظالم قبل عهد الأغلبية وإنما إكتفت ببعض الإشارات للنظر في المظالم كتلك المتعلقة بالإشارة إلى نظر بعض الولاة في عصرة الولاة في مظالم الرعية.

أو نظر إمام الرستميين أبو اليقضان (٢٦١-٢٨١هـ^(١)/٨٧٤-٨٩٤م) في المظالم التي ترفع إليه^(٢) على الرغم من أن المصادر تذكر أن قضاة الأغلبية عينوا قضاة للنظر في المظالم إلا أن الخلط كان كبيراً بين صلاحيات وسلطات ناظر المظالم والمحتسب فالقاضي حبيب بن نصر نظر في القضايا التي لا تتجاوز العشرين ديناراً ، ثم زادت سلطات ناظر المظالم بنظر أبا الربيع سليمان الكندي في القضايا التي تصل إلى المئة دينار، بل ونجد أن أبو العرب يقول أن الطرزي ولى لعيسى بن مسكين وحماس بن مروان أسواق القيروان^(٣).

مما يعنى أن خطة النظر في المظالم في هذا العصر لم تكن واضحة المعالم ولم تنطبق عليها التعريفات السابقة لكل من الماوردي ، والفراء ، وابن خلون.

انظر: البيان ، ج ١ ، ص ١٢٢ ، ١٣١.

(١) أبو زكريا : سير الأئمة (تحقيق: إسماعيل العربي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨٢م) ص ٩٨ .

(٢) ابن الصغير: أخبار الأئمة (تحقيق: محمد ناصر ، إبراهيم بحاز، الجزائر ، ١٩٨٥م) ص ٦٣-٨١ .

(٣) أبو العرب: المصدر السابق ، ص ٨٦ .

إذا كان الغرض من أحداث ولاية المظالم هو النظر فيما عجز القضاة في الفصل فيه ، فإن ذلك الأمر لم يتحقق في هذه الفترة بإعتبار أن قاضى القيروان أو إفريقية هو الذي يعين ناظر المظالم وفي الأساس أن سلطات ناظر المظالم أعلى من سلطات القاضي.

عندما ذكرت المصادر أن الأمير الأغلبى إبراهيم بن أحمد نظر في المظالم وأطلق على السنة التى نظر فيها سنة العدل ذكرت كذلك أنه فعل ذلك من أجل أن يرضى الرعية ويؤثر ويستميل قلوب أصحاب الجاه والمراكز والنفوذ وذلك بسبب خوفه من ازدياد نفوذ الشيعة بين قبائل المغاربة وخاصة كتامة. مما يعنى أنه لم يكن مقتنعاً بمبدأ رفع الظلم إنما المصالح الشخصية والخوف من فقدان الملك دفعاه للقيام بذلك الأمر.

ومما يؤيد ذلك أن المصادر تذكر أن الأمير ذاته عندما أراد أن يولى على المظالم محمد بن خالد القيسى أى الطرزى أعتذر إليه الأخير وأخبره أنه لين وقليل الفقه فامرّه الأمير بضرورة الجلوس للنظر فيها وأخبره بأنه سيتغلب على اللين بالأمر والنهى وأما قلة الفقه فأشار عليه بمشاورة الفقهاء في أحكامه.

وهو الأمر الذى يختلف تمام الاختلاف عن فترة الدراسة التى تبلورت فيها ولاية المظالم وأصبح لناظرها شروط وإختصاصات حرص ولاية الأمر على توفرها وقيامه بها.

شروط وإختصاصات ناظر المظالم

إذا كان الغرض الأساسي من إنشاء ولاية المظالم هو وقف تعدى نوى الجاه والسلطان^(١) ، فكان من شروط الناظر فيها أن يكون جليل القدر ، نافذ الأمر ، عظيم الهيبة ظاهر العفة ، قليل الطمع كثير الورع ؛ لأنه يحتاج في نظره إلى سطوة الحماء ، وتثبيت القضاة^(٢).

وإن نظر في المظالم من يملك الأمور العامة كالخلفاء أو من فوض إليه الخلفاء في الأمور العامة كالوزراء والأمراء لم يحتج النظر فيها إلى تقليد وذلك لأنها تدخل ضمن سلطاتهم الممنوحة لهم ، وإن نظر فيها من لم يفوض إليه عموم النظر إحتاج إلى تقليد وتوليه إذا اجتمعت فيه الشروط المتقدمة^(٣).

واشترط على من يملك الأمور العامة كالخلفاء والأمراء أن يجعل لنظره في المظالم يوماً معروفاً يقصده فيه المتظلمون لكي يتفرغ في بقية الأيام لما أوكل إليه من أمور كالسياسة مثلاً ، وإشترط على من أختص بالنظر في المظالم دون سواها النظر فيها في جميع الأيام^(٤).

كذلك إشترط على ناظر المظالم أن يكون إلى جانبه أثناء نظره مجموعة من المساعدين لا يمكن أن يستغنى عنهم ولا ينتظم نظره إلا بهم^(٥) وهم:

(١) حمدى عبد المنعم: ديوان المظالم (دار الشروق ، القاهرة، ١٩٨٣) ص ٢١ .

(٢) الماوردي : المصدر السابق ، ص ٩٧ - الفراء: المصدر السابق ، ص ٧٣ .

(٣) الماوردي: المصدر السابق ، ص ٩٧ .

(٤) الفراء: المصدر السابق ، ص ٧٦ .

(٥) الماوردي: المصدر السابق ، ص ١٠٠ - الفراء : المصدر السابق ، ص ٧٦ .

أولاً: الحماية والأعوان للسيطرة على القوى وتقويم الجرى.
ثانياً: القضاة والحكام لإستعلام ما يثبت عندهم من الحقوق ومعرفة ما يجري في مجالسهم بين الخصوم.
ثالثاً: الفقهاء ليرجع إليهم فيما أشكل ويسألهم عما أشتبه وأعضل.
رابعاً: الكتاب ، ليثبتوا ما جرى بين الخصوم ، وما توجب لهم أو عليهم من الحقوق.
خامساً: الشهود ليشهدهم على ما أوجبه من حق وأمضاه من حكم.
وعند توافر الشروط السالفة الذكر في ناظر المظالم وإستكمال مجلسه بالمساعدين المذكورين أصبح له الحق في مباشرة نظره والذي إشتمل على إختصاصات عدة وهي:
أولاً: النظر في تعدى الولاية على الرعية^(١) وهي من الإختصاصات التي يمكنه النظر فيها وإن لم ترفع إليه ظلامة من أحد فبإمكانه مراقبة وتصفح سيرة الولاية والسؤال عن أحوالهم ويكون معيناً لهم إن أنصفوا ويستبدلهم إذا ثبت عكس ذلك ، وربما زاد تعدى الولاية على الرعية بعد أن تقلدوا في بعض الإمارات السلطات المدنية والعسكرية بالمناطق والاقاليم التي كانوا يديرونها.

(١) الماوردي: المصدر السابق ، ص ١٠١ - الفراء : المصدر السابق ، ص ٧٦ .

فيروى عن ولاية المرابطين أنهم إتخذوا لأنفسهم القصور والعيبد والخدم والجوارى والنماء وتفننوا في أنواع الأطعمة والملابس^(١) وللحفاظ على مراكزهم وقوة نفوذهم أرتكب العديد منهم مظالم في حق الرعية ، فنكر أن أحد ولاية المناطق الصحراوية قام بالإستيلاء على أموال وإبل أهالى المنطقة^(٢) رغبة منه في جمع الأموال وتقديم الهدايا للأمراء المرابطين^(٣).

ونال بعض ولاية الموحيدين تفويضاً كاملاً لإدارة ولايتهم بسبب كونهم محل ثقة للأمير^(٤) أو أن حالة ولايتهم استدعت مثل ذلك التفويض^(٥). غير أن الكثير من الولاة استبدوا بإدارة شؤون ولايتهم منذ عهد المستنصر (٦١٠-٦٢٠هـ/١٢١٣-١٢٢٣م) فكثرت ولاية الإستبداد في دور الإنحلال^(٦) مما يعنى كثرة المظالم من قبلهم ضد الرعية.

(١) ابن عبد الملك : الذيل والتكملة (تحقيق: محمد بن شريفة ، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية ، ص ١١٣).

(٢) ابن رشد: فتاوى ابن رشد (تقديم وتحقيق وتعليق: المختار التليلى ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط ١، ١٩٨٧) ج ١ ، ص ٢٨٨ .

(٣) إبراهيم بوتشيش: مباحث في التاريخ الاجتماعي (دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٨) ص ١٤٢ .

(٤) ابن عذارى: المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ١٧٤ .

(٥) ابن خلدون : العبر (دار الكتاب اللبنانى، بيروت ، ١٩٨٣م) ج ٦ ، ص ٥٣٧ .

(٦) عز الدين موسى: الموحدون (دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٩١م) ص ١٨٥ .

ثانياً: جور العمال فيما يجبونه من الأموال^(١) ، فإذا خالف أحد منهم أصول الجباية أسترجه منه سواء كان قد وضعه العامل في بيت المال أو أخذه لنفسه^(٢).

ومن الملاحظ أن بعض أنظمة جباية الأموال بإمارات بلاد المغرب فترة الدراسة كانت سبباً في ارتكاب العمال لعديد المظالم تجاه الرعية فالإمارة الفاطمية مثلاً أعطت لعمالها بالأقاليم سلطات واسعة في الجانب المالي^(٣)، فلم يكتفى هؤلاء بتحصيل الأموال عبر الطرق الشرعية كالزكاة والخراج والجزية ، بل نجدهم يفرضون ضرائب كثيرة ويرتكبون تجاوزات ومظالم من أجل زيادة إيرادات أقاليمهم ، وقد انعكست أعمال الجور والظلم في كثرة المظالم التي ترفع إلى ولاية الأمر.

ومما يذكر في هذا المجال أنه رفع إلى الأمير الفاطمي المعز (٣٤١-٣٦١هـ/٩٥٢-٨٧١م) تجاوزات بعض العمال فرد قائلاً: "وقد علم الله أنا لا نرضى بهذا الظلم والعدوان في أحد من أهل طاعتنا"^(٤).

(١) الماوردي : المصدر السابق ، ص ١٠١ - الفراء : المصدر السابق ، ص ٧٦ - ابن قيم الجوزية : الطرق الحكيمة (تحقيق: سيد عمران ، دار الحديث ، القاهرة ، ط ١ ، ٢٠٠٢م) ص ٢١٠ .

(٢) الماوردي : المصدر السابق ، ص ١٠١ .

(٣) يذكر الدشرابي أن نظام إمارة الاستكفاء المطبق في ولايات الفاطميين أتاح للعمال فرض ضرائب متعددة أدت إلى ارتكاب التجاوزات والمظالم.
انظر: الخلافة الفاطمية : المرجع السابق ، ص ٤٩٧ .

(٤) جوزر: المصدر السابق ، ص ١١٤ .

وعلى عهد الإمارة الصنهاجية تذكر المصادر أن بعض العمال كانوا يرتكبون أعمال الاختلاس المتعددة ويثرون على حساب الرعية^(١)، فاستحوذ بعضهم على العشر وفرض ضرائب على الناس بلا موجب شرعي^(٢) مما دعا الأمير إلى النظر في مظالمهم وإسترجاع ما إختلسوه من أموال ولو بالقوة^(٣).

ولم يكن الوضع بأفضل حال عند العديد من عمال المرابطين^(٤) والموحدين وقد كانت كثرة نقل العمال ونكباتهم دليلاً على كثرة ظلمهم للرعية أو لتقصيرهم في أعمالهم^(٥)، إذ اعتاد امراء الموحدين بالذات وخاصة في فترات الإزدهار على تتبع اعمال عمالهم والإستماع إلى شكاوى الرعية منهم^(٦).

ثالثاً: مراجعة أعمال كتاب الدواوين لأنهم أمناء المسلمين على ثبوت أموالهم^(٧). فالدواوين تعددت بإمارات بلاد المغرب وكان أشهرها دواوين الفاطميين

(١) الهادي روجي: الدولة الصنهاجية (ترجمة: حمادى الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٢م) ج ٢، ص ٢٣١.

(٢) الونشريسي: المعيار المعرب (خرجه جماعة من الفقهاء، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨١) ج ١، ص ٣١٠.

(٣) المصدر نفسه، ج ٩، ص ٤٢٥.

(٤) ابن أبي زرع: الأنيس المطرب (دار المنصور للطباعة، الرباط، ١٩٧٢م) ص ١٣٧.

(٥) عز الدين موسى: المرجع السابق، ص ١٧١.

(٦) ابن عذارى: المصدر السابق، ج ٣، ص ١٧٨.

(٧) الماوردي: المصدر السابق، ص ١٠٢ - الفراء: المصدر السابق، ص ٧٧.

فعبيد الله المهدي (٢٩٧-٣٢٢هـ/٩١٠-٩٣٣م) كان من أهم تنظيماته الإدارية تكوين الدواوين^(١)

والتي شملت ديوان الخراج ، وديوان بيت المال وديوان للضياع^(٢)، وديوان لاموال الهاربين من بنى الأغلب لاستصفا أموالهم ، وديوان الرسائل وديوان العطاء^(٣) بالإضافة إلى ديوان الكشف.

وقد عين الصقالبة على رأس أهم هذه الدواوين المدنية والعسكرية ، بالإضافة إلى تقلدهم مهام خاصة في قصور الفاطميين^(٤) وتمتع هؤلاء الصقالبة بمزايا خاصة وصلت إلى درجة إجازة توريثهم وقبول شهاداتهم^(٥). وتقرب البعض منهم لولاة الأمر حتى أطلق عليهم اسم خادم الإمام^(٦)، وبموجب هذه المزايا والسلطات إرتكب العديد منهم مظالم شتى ضد الرعية

(١) النعمان: افتتاح الدعوة (تحقيق: فرحات الدشراوي ، الشركة التونسية للتوزيع،

تونس ، ط٢ ، ١٩٧٥م) ص ٣٠٣ .

(٢) المصدر نفسه ، والصفحة.

(٣) ابن عذاري : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٥٩ .

(٤) يذكر أن عبيد الله المهدي أخذ لنفسه أربعة حجاب وكاتباً كان أغلبهم من أصول نصرانية.

انظر: ابن عذاري : البيان ، ج ١ ، ص ١٥٩ .

(٥) النعمان : المجالس : ص ٣٦١.

(٦) ابن حماد: أخبار ملوك بنى عبيد (تحقيق: للتهامي نقره ، عبد الحليم عويس ، ط١،

١٤٠١هـ) ص ٧٣ ، ٧٤ .

أوردتها المصادر في أكثر من موضع ستم - الإشارة إليها في مواضع لاحقه -

ويبدو أن استحداث مناصب جديدة ببقية إمارات بلاد المغرب قد أدت إلى انتقال سلطات رؤساء الدواوين السابقة إلى شخصيات أخرى كالوزراء^(١) مثلاً.

ويتفق كل من الماوردي والفراء على أن الاختصاصات الثلاثة السالفة الذكر لا يحتاج فيها ناظر المظالم إلى تظلم من أحد بل يمكنه تصفحها ومراجعتها والوقوف على تفاصيلها في الوقت الذي يراه مناسباً^(٢).

رابعاً: النظر في تظلم المسترزقة من نقص أرزاقهم أو تأخرها عنهم فيرجع إلى ديوانه في فرض العطاء وينظر فيما نقصوه فإذا وجد أن سبب النقص أو التأخير أخذ الولاية له استرجعه منهم ، وإن كان لاسباب أخرى سدد أرزاقهم من بيت المال^(٣).

خامساً: رد الغصوب - أى الأموال التى أغتصبت على خلاف الشرع-^(٤) وقسمها الماوردي قسمين:

١ - غصوب سلطانية وهى التى يأخذها الولاية بغير حق وهذا النوع من المظالم يأخذ حكم الاختصاصات الثلاثة الأولى بمعنى أن ناظر المظالم يحكم برده إلى ذويه متى علم به من تلقاء نفسه دون حاجة إلى متظلم ،

(١) ابن أبى زرع: المصدر السابق ، ص ١٣٦ .

(٢) الماوردي : المصدر السابق ، ص ١٠٢ - الفراء: المصدر السابق ، ص ٧٧ .

(٣) الفراء : المصدر السابق ، ص ٧٧ .

(٤) حمدى عبد المنعم : المرجع السابق ، ص ١٢٨ .

فإذا لم يعلم به فإن نظره فيه يتوقف على تظلم ملاكه ولناظر المظالم في هذه الحالة أن يتقصى الحقيقة من دواوين السلطة^(١).

٢- غصب الأقوياء من الأفراد فهذا موقف على تظلم أربابه ولا ينتزع من أيدي غاصبه إلا بأحد أربعة أمور وهي ، إما بإعتراف الغاصب وإقراره ، وإما بعلم والي المظالم فيجوز له أن يحكم عليه لعلمه ، وأما ببينه تشهد على الغاصب بغصبه أو تشهد للمغصوب منه بملكه ، وإما بتظاهر الأخبار الذي ينفي عنها التواطؤ ولا يختلج فيها الشكوك لأنه لما جاز للشهود أن يشهدوا في الأملاك بتظاهر الأخبار كان حكم ولاية المظالم بذلك أحق^(٢).

سادساً: الإشراف على الأوقاف العامة والخاصة فالعامة ينظر فيها ناظر المظالم وإن لم يكن فيها متظلم وأما الخاصة فإن نظره فيها موقف على تظلم أهلها عند التنازع فيها^(٣).

سابعاً: تنفيذ ما أوقف من أحكام القضاة لضعفهم عن إنفاذها ، وعجزهم أمام المحكوم عليه نظراً لقوة يده أو لعلو قدره فيكون ناظر المظالم في هذه الحالة

(١) الماوردي: المصدر السابق ، ص ١٠٣ .

(٢) المصدر نفسه ، والصفحة - الفراء : المصدر السابق ، ص ٧٧ - ابن قيم الجوزية :

المصدر السابق ، ص ٦١ .

(٣) الماوردي : المصدر السابق ، ص ١٠٣ - الفراء : المصدر السابق ، ص ٧٧ .

أقوى يدا وأنفذ أمرا فينفذ الحكم عليه بإنتزاع ما في يده ، أو بإلزامه بالخروج عما في نتمته^(١).

ثامناً: النظر فيما عجز عنه الناظرون في مجال الحسبة في المصالح العامة^(٢).

تاسعاً: مراعاة العبادات الظاهرة كالجمع والأعياد والحج والجهاد فيعمل على عدم الإخلال بشروطها^(٣).

عاشرأ: النظر بين المتشاجرين^(٤)، والحكم بين الممتازين^(٥).

(١) الماوردي : المصدر السابق ، ص ١٠٤ - الفراء : المصدر السابق ، ص ٧٨ .

(٢) الماوردي : المصدر السابق ، ص ١٠٤ - الفراء : المصدر السابق ، ص ٧٨ .

(٣) الماوردي : المصدر السابق ، ص ١٠٤ - ابن الحاج : المدخل (دار الحديث، القاهرة،

١٩٨١) م ١ ، ج ٢ ، ص ٢٦٤ - ٢٩٢ - ابن قيم الجوزية : المصدر السابق ،

ص ٢٣٠ .

(٤) الفراء : المصدر السابق ، ص ٧٨ .

(٥) ابن قيم الجوزية : المصدر السابق ، ص ٢٧٩ .

تولية المظالم

نظراً لأهمية رد المظالم فإن ولاية الأمر نظرو فيها بأنفسهم كما هو معروف وفي كثيراً من الأحيان نظر فيها ولاية العهد أو الوزراء أو قضاة الجماعة^(١).

فعلى عهد الإمارة الفاطمية تولى عبيد الله المهدي (٢٩٧-٣٢٢هـ/٩١٠-٩٣٣م) النظر في المظالم بنفسه فنكرت المصادر بأنه كان يأخذ رقاع المتظلمين وهو راكب على فرسه ، وإذا جلس في أحد المجالس كان يسمع شكواهم وينصفهم^(٢).

ووصف الداعي إدريس ذلك فنكر: "ونظر الناس من حسن سياسة أمير المؤمنين وضبطه الامور وعدله وكرمه ما لم يظنوا أنهم يرون مثله ، وأنصف من المظالم ، وكان يباشر سماعها بنفسه ، ويأخذ رقاع أهلها إذا ركب وإذا جلس يسمع منهم شكواهم وينصفهم ممن خاصمهم بوجه الحق وسبيل العدل"^(٣).

ومما يؤيد كلام الداعي إدريس ما تسوقه المصادر الأخرى.

فنكر ابن عذارى أن المهدي أدخل عليه جماعة من أهل القيروان كان من بينهم رجال ونساء وأطفال فتظلموا إليه من تعدى ساكني

(١) عبد الحميد السامرائي : المرجع السابق ، ص ٢٥٤ .

(٢) النعمان : إفتتاح الدعوة ، ص ٣٠٥ .

(٣) تاريخ الخلفاء الفاطميين ، ص ١٧٧ ، ١٧٨ .

المحارس^(١) على أملاكهم وأموالهم فاقسم لهم المهدي بعدم علمه بذلك، ثم أمرهم بالإنصراف ووعدهم بإنصافهم وإسترجاع حقوقهم^(٢).

وأما في سيرة جوزر فنجد أن المهدي يضع حداً للخصومات والمشاجرات التي جرت بين عدداً من المقربين إليه من قبيلة كتامة حول بعض الأراضي المروية التي أقطعهم إياها، وعندما تظلم البعض منهم إليه أمر المهدي بإرسال من يثق فيه من الصقالبة إلى موقع الخصومة والنزاع للوقوف على حقيقة ما ذكره المتظلمين فخرج الصقلبي إلى عين المكان وأستعان بقاضي تلك المنطقة والنقاة من شيوخها لكشف ما تنازع فيه القوم، ثم عاد إلى المهدي وأبلغه بما توصل إليه خلال مهمته السابقة، فنذكر أن المهدي جمع المتظلمين وبحضور عدداً من شيوخهم والمقربين إليهم فأنصف المظلوم منهم وحسم الخلاف بقبول ورضا الجميع^(٣).

ويبدو أن الأمير المعز (٣٤١-٣٦١هـ / ٩٥٢-٩٧١م) قد سار على نهج سلفه فنظر في المظالم بنفسه فيروى عنه خروجه ذات يوم من المنصورية لبعض ما أعتاد الخروج عليه فازدحم الناس على ركابه يسألونه قضاء حوائجهم، ويرفعون إليه مظالمهم. ففيل بأنه أسند النظر في

(١) المحارس مجموعة قلاع وحصون على ساحل البحر أول من ابتدأ ببنائها بإفريقية آل المهلب ثم تبعهم الأغالبة حتى وصل عددها في بعض الفترات إلى عشر الاف حصن الغرض منها تأمين سواحلها من هجمات الأفرنج.

انظر: حسن حسني: بساط العقيق (مكتبة المنار، تونس، ط٢، ١٩٧٢) ص٥٢

(٢) للبيان: ج ١، ص ١٨٦.

(٣) جوزر: المصدر السابق، ص ٣٧.

ذلك لأحد مساعديه فرفضت الرعية ذلك ولم يقبلوا إلا بتقديم مظالمهم للأمير هذا وللأمير المعز الفاطمي مواقف متعددة لرد المظالم - سيتم ذكرها في مواضع لاحقة - .

وأما على عهد الإمارة المرابطية فنجد أن الأمير علي بن يوسف بن تاشفين (٥٠٠-٥٣٧هـ/١١٠٦-١١٤٢م) قد نظر في المظالم بنفسه وحرصاً منه على إحقاق الحق وضع شرطاً أساسياً للنظر في خلافت الرعية ، وهو أنه لن يقبل تظلم من أحد من الرعية إلا إذا كان معه كتاب من قاضي البلدة يدل على صحة تظلمه^(١).

وربما عمد الأمير إلى هذا الشرط بعد أن وجد بعض التظلمات يختلط فيها الحق بالباطل وسرى إليها الكذب.

ولم يكتفى الأمير بالنظر في المظالم بنفسه بل نجده يكتب برسائل إلى عماله يشدد فيها على رد المظالم ومما ينقل عنه رسالته المؤرخه سنة (٥١٠هـ/١١١٦م) التي جاء فيها : "وقد رأينا والله ولى التوفيق ، والهادى إلى سواء الطريق أن نجدد عهدنا إلى عمالنا بالتزام أحكام الحق وإيثار أسباب الرفق لما نرجوه في ذلك من الصلاح الشامل والخير العاجل ... وانت اعزك الله ممن يستغنى بإشارة التذكرة... فاتخذ الحق إمامك ... وأجرى عليه في القوى والضعيف أحكامك ، وأرفع لدعوة المظلوم حجابك ولا تصد في وجه المضطر المظلوم بابك ووطئ للرعية حاطها الله أكنافك

(١) النعمان : المجالس والمسائرات (تحقيق: الحبيب الفقى ، إبراهيم شبوح، محمد اليعلاوى، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، ط٢، ١٩٩٧م) ص١٩٣ .

وأبذل لها أنصافك واستعمل عليها من يرفق بها ويعدل فيها وأطرح كل من يحيف عليها ويؤذيها" (١).

والواقع أن هذه الرسالة تعد وثيقة تاريخية هامة تبين مدى اهتمام أمراء ذلك العصر بحقوق الرعية وعدم تعرضهم للمظالم ، فالأمير نجده يفتتح رسالته بضرورة الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية السمحة بإعتبارها مؤدية إلى طريق الحق والخير، ويطلب من عامله فتح أبواب قصره للمتظلمين لكي يطلع على شكواهم ويعمل على إنصافهم ويوجه كذلك بمعاملة الرعية من قبله ومن قبل نوابه بالرفق والعدل مع إبعاد كل من يخالف ذلك.

هذا ويبدو أن أمراء الإمارة الموحدية لم يكونوا أقل اهتماماً ممن سبقهم بالنظر في المظالم فالمصادر التاريخية تروى أن ابن تومرت (٥١٥-٥٢٤هـ / ١١٢١-١١٢٩م) كان يوصي رعيته بأنهم إذا سمعوا صوت متظلم فعليهم الوقوف على مظلمته وإنصافه من ظالمة (٢).

وعندما توجه الأمير عبد المؤمن بن علي (٥٢٤-٥٥٨هـ / ١١٢٩-١١٦٢م) إلى جبل طارق سنة (٥٥٥هـ / ١١٦٠م) لبحث أمور الأندلس مع الأشياخ والقادة وفي خلال إقامته كان ينظر في المظالم ويقضى فيها (١).

(١) ابن عذارى : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٦٣ .

(٢) ذكر أن هنتاته عندما سمعت بظهور ابن تومرت أرسلت إليه أحدهم وهو أبا يعقوب إسحاق بن عمر للوقوف على حقيقة دعوته فأجتمع بابن تومرت ثم عاد إلى قومه واجتمع بهم واخبرهم بما عليه ابن تومرت من رفع المظالم والمنابر .

انظر: البيدق : أخبار المهدي بن تومرت (تحقيق: عبد الحميد حاجيات ، الشركة

الوطنية للنشر، الجزائر، ط ١، ١٩٧٥م) ص ٦٩ .

(٣) ابن عذارى : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٦٩ .

وفي رسالته^(٢) المشهورة سنة (٥٤٣هـ / ١١٤٨م) الموجه إلى المشيخة والأعيان والطلبة بالمغرب والأندلس تعرض الأمير عبد المؤمن إلى المظالم في أكثر من موضع فنجدته يقول أن من لا يتقى الله تعالى ولا يخشاه ولا يراقبه يكون من مرتكبي المظالم الكثيرة، من التعدى على حقوق المسلمين والتعرض لأعراضهم وحرمانهم وعدم تقيدهم بأوامر الشرع ويقول أن تلك أمور معاذ الله أن يرضى بها مؤمن بالله وأنه إذا مارس تلك المظالم أحد من البشر أو أمر بها فإن عقابه هو محو أثره عقاباً له على صنيعه وليكون عبرة لغيره^(٣).

ثم يضرب مثلاً لبعض المظالم وينكر على المشائخ والطلبة وكافة الموحدين عدم ردهم للمظالم وهم على علماً بها فيقول: " أم كيف تكون

(١) حسن على حسن: الحضارة الإسلامية (مكتبة الخانجي ، مصر ، ط ١ ، ١٩٨٠م) ص ١٧٣ .

(٢) ذكر ابن عذارى أن الأمير رفع إليه أن المظالم قد ظهرت واشتهرت بالإمارة فأمر بكتابة هذه الرسالة التي وصفت بأنها جمعت قوانين العدل والفضل والسياسة والرياسة

انظر: البيان ، ج ٤ ، ص ٣٧ .

(٣) ابن القطان : نظم الجمان (تحقيق: محمود مكي، المطبعة المهدية، د.ت) ص ١٨٨ ،

الدماء على هذه الصورة تسفك؟ والحرمان تنتهك؟ ولا يتمتع لذلك منكم أحد^(١).

وسار الأمير المنصور الموحدى (٥٨٠-٥٩٥هـ/١١٨٤-١١٩٨م) على النهج ذاته في سياسة النظر في المظالم.

فذكر عنه عند توليه الإمارة قيامه بتسريح المسجونين ، ورد المظالم التى إرتكبها وظلمها العمال في أيام والده^(٢). وبلغ به الأمر أنه كان يقف للمرأة والضعيف يأخذ لهم حقوقهم^(٣). وجلس للرعية لا يحجب عنه صغير ولا كبير^(٤) ، فأقبلوا عليه يعرضون عليه ظلاماتهم وذلك ابتداءً من سنة (٥٨٠هـ/١١٨٤م) .

ويبدو أن البعض منهم لم يكن له حق وأندس بين المشتكين ، والبعض منهم كانت له خلافات ودعاوى يسيره لا تستحق عرضها على الأمير فقام الأخير بتخصيص أياماً وقضايا معينة لا يفصل فيها غيره^(٥).

(١) المصدر نفسه ، ص ١٩٥ .

(٢) ابن أبى زرع: المصدر السابق ، ص ٢١٧ .

(٣) ابن خلكان: وفيات الأعيان (تحقيق: إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٧٠م) ج ٧ ، ص ١٩٣ .

(٤) المراكشى: المعجب (وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١، ١٩٩٨م) ص ٢٠٣ .

(٥) ابن عذارى: المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ١٧٣ .

(٦) المراكشى: المعجب ، ص ٢٠٣ .

إلا أن إزدحام الرعية في تلك الأيام التي خصصها الأمير لهم والذي كان في بعض الأحيان لا شئ إلا لرؤية الأمير مما دفعه إلى قطع الجلوس للعامّة في تلك الأيام^(١).

ولم يقتصر إهتمام الأمير المنصور بالنظر في المظالم بمراكش فقط فيروى عنه عند خروجه إلى مدينة قفصة^(٢) سنة (٥٨٢هـ / ١١٨٦م) بعد خروجها عن طاعته وفي طريقه إليها إستراح بمدينة فاس تظلم إليه بعض أهل فاس من أن أبا القاسم ابن الملقوم^(٣) بنى غرفة في داره يطل منها على بعض جيرانه وجعلها متنزهاً له ولأهله فكلف الأمير بعض مساعديه بتقصي

(١) ابن عذارى: المصدر السابق، ج ٤ ، ص ١٧٤

(٢) قفصة: يذكر البكري أنها تبعد عن القيروان ثلاثة أيام وحولها أكثر من مئتي قصر ، واشتهرت بكثرة فواكهها وتمورها.

انظر: البكري: المسالك والممالك (تحقيق: جمال طلبة، دار الكتب العلمية ،

بيروت، ط ١، ٢٠٠٣م) ج ٢ ، ص ٢٢٤ .

(٣) أسرة ابن الملقوم شهيرة بمدينة فاس على عهد المرابطين والموحدين فكان منهم الفقيه والقاضي وقد كان عيسى بن يوسف بن الملقوم والد أبا القاسم قاضياً بمكناسة ثم بفاس.

انظر: ابن القاضي: جذوة الاقتباس ، ج ٢ ، ص ٤١٣ - ابن عبد الملك : الذيل

والتكلمة ، ق ١ ، ص ٢٥٨ .

حقيقة ما تظلم منه القوم ، فأفدوه بأن الغرفة لا تشرف إلا على صحن حمام
وسطح بعض أقوام. فأمر الأمير بهدمها وتغيير مخططها^(١).

وكان الأمير المنصور إلى جانب ممارسته النظر في المظالم لم
يوصى عماله بالإحسان إلى الرعية وتوخى رضاهم في إقتضاء حقوقهم
وكف أيدي الظالمين عنهم بل وأجاز عبور البحر إلى المشتكين
والمتظلمين^(٢).

وإلى جانب الأمراء نظر ولاية العهد بإمارات المغرب في المظالم
فيروى ابن عذارى أن الأمير سير بن على بن يوسف بن تاشفين
عندما كان ولياً للعهد نظر في المظالم فيقول: "واستقل بالأمر ونظر في سائر
ما تدعوه الضرورة من أمور الجيش والأحكام والولايات والعزل ورد
المظالم"^(٣).

(١) ابن عذارى: المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٤١٣ - ابن أبي زرع: المصدر السابق ،
ص ٢١٨ .

(٢) ابن عذارى: المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ١٧٤ .

(٣) البيان: ج ٣ ، ص ٧٥ .

وتذكر المصادر أن الأمير تاشفين بن على بن يوسف عندما تولى إمارة غرناطة سنة
(٥٢٣هـ/١١٢٨م) نظر في المظالم بنفسه وفي ذلك يقول ابن الخطيب: "وواصل
الجلوس للنظر في الظلمات ، وقراءة الرقاع ورد الجواب".

انظر: ابن الخطيب: الإحاطة (تحقيق: محمد عبد الله ، مكتبة الخانجي، القاهرة،
ط٢، ١٩٧٣م) ج ١، ص ٤٥٠.

ولاية المظالم ببلاد المغرب من القرن

الرابع الهجري / العاشر الميلادي

فكر وإبداع

حتى سقوط إمارة الموحدين

وإلى جانب الأمراء وولاة العهد فقد مارس بعض الوزراء النظر في المظالم وذلك نظراً لما تميز به بعض أولئك الوزراء من ذكاء وعقلانية أو نظراً لضعف بعض أمراء إمارات تلك الفترة.

وقد مثل الحالة الأولى الوزير إسحاق بن ينتان^(١) الذي أسند إليه الأمير المرابطي علي بن يوسف (٥٠٠-٥٣٧هـ / ١١٠٦-١١٤٢م) النظر في المظالم على الرغم من حداثة سنه حيث لم يبلغ الثانية عشرة وذلك لأنه كان: "يتوقد ذكاء وفهما فأعجب به إعجاباً كثيراً وجعل إليه النظر في المظالم والشكايا"^(٢). فأبدى في منصبه براعة وكياسة وانتفع به الناس وأحبوه^(٣).

وأما الحالة الثانية فيمثلها وزير أمير الموحدين المستنصر (٦١٠-٦٢٠هـ / ١٢١٣-١٢٢٣م) أبا سعيد بن جامع^(٤)، ويبدو أن الإمارة الموحدية في عهد الأمير المذكور بدأ الضعف يدب في أوصالها وعكف الأمير على الراحة وفوض أغلب أمور إمارته لأفراد حاشيته ووزرائه وكان على رأسهم ابن جامع.

(١) إسحاق بن ينتان بن عمر بن نيتان استوزره الأمير علي بن يوسف في الفترة الأخيرة من عهده.

انظر: ابن عذاري: البيان، ج ٣، ص ١٠١.

(٢) ابن عذاري: المصدر السابق، ج ٣، ص ١٠١.

(٣) حسن على حسن: المرجع السابق، ص ١٧٢.

(٤) أبا سعيد عثمان بن عبد الله بن جامع، أصله من الأندلس وولى الوزارة للمستنصر

وقبله والده الناصر. وعزل عن منصبه سنة (٦١٥هـ / ١٢١٨م)

انظر: المراكشي: المعجب، ص ٢٢٢، ٢٣١، ٢٣٢.

فيروى أن بعض التجار تم سلبهم وهم في طريقهم إلى مراكزهم فجاءوا إلى أبي سعيد بن جامع متظلمين ورافعين إليه ما حل بهم ، وبينما هم منتظرين لكي يسمح لهم بالدخول عليه لعرض مظلمتهم شاهدوا ما نهب منهم من أمتعة محمولة على دواب وهى في طريقها لدار الوزير ، فاعرضوا عن الدخول إليه بعدما تيقنوا من أنه لا يمكن أن ينصفهم بما أن أمتعتهم في داره^(١).

وفي بعض الحالات أوكل ولاية الأمر النظر في المظالم إلى قضائهم فقد تولى قاضى الفاطميين المعروف أحمد بن بحر النظر في المظالم وذلك سنة (٣١٣هـ / ٩٢٥م) وعن السنة المذكورة يقول ابن عذارى: "وفيها ولى أحمد بن بحر بن على بن صالح المعروف بابن أخى كرام مظالم القيراون"^(٢).

وعلى عهد الإمارة الصنهاجية تولى المنصب ذاته القاضى المعروف محمد بن عبد الله بن هاشم^(٣) ويؤكد ابن عذارى ذلك فيقول: "وفي سنة ٣٩٨هـ توفى صاحب المظالم بإفريقية محمد بن عبد الله وكانت وطأته قد أشتت على أهل الريب والفساد .. لا تأخذه بهم لومة لائم"^(٤).

وأما قاضى الموحدىن خجاج بن يوسف (ت ٥٧٢هـ / ١١٧٦م) فقد كلفه أمير الموحدىن يوسف بن عبد المؤمن (٥٥٨-٥٨٠هـ / ١١٦٢-

(١) ابن عبد الملك : المصدر السابق ، ق ١ ، ص ١٧٦.

(٢) البيان : ج ١ ، ص ١٩٥ .

(٣) اللبائغ: المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٤٩.

(٤) البيان : ج ١ ، ص ٢٥٨ .

١٨٤م) بإقامة الحدود، والنظر في أحوال المسجونين وإنصاف المظلومين^(١).

وعلى العهد ذاته تقلد النظر في المظالم القاضيين عبد المنعم بن الفرس المتوفى سنة (٥٩٧هـ/٢٠٠م) وأحمد بن بقى المتوفى سنة (٦٢٥هـ/٢٢٧م) وكذلك القاضي محمد بن عبد الله بن دادوش المتوفى سنة (٦٣٩هـ/٢٤١م) الذي يبدو أنه برع في منصبه حتى وصف بالعدالة والنزاهة وأعداء المظلوم على الظالم^(٥).

وفي بعض الحالات قام بعض الفقهاء ممن لم يتولوا أية منصب بالإمارة برد المظالم ومنهم الفقيه أبو الحسين بن الصائغ^(٦) المتوفى سنة (٦٠٠هـ/٢٠٣م) الذي يروى عنه أنه كان مصمما في الحق لا تجرى لأحد مظلمة إلا كشفها ومن ذلك أن أحد أمراء بني عبد المؤمن بسببه غضب

(١) ابن صاحب الصلاة: المن بالإمامة (تحقيق: عبد الهادي التازي، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٦٤م) ص ٤٢٠.

(٢) النباهي: تاريخ قضاة الأندلس (تقديم: صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ٢٠٠٦م) ص ١٢٣.

(٣) العباس بن إبراهيم: الأعلام (تحقيق: عبد الوهاب منصور، الرباط، ١٩٨٣م) ج ٢، ص ١٣٥.

(٤) ابن عبد الملك: المصدر السابق، ق ١، ص ٣١٠.

(٥) المصدر نفسه، والصفحة.

(٦) التادلي: التشوف (تحقيق: أحمد التوفيق، ط ٢، ١٩٩٧م) ص ٤٧٢.

(٧) ابن عبد الملك: المصدر السابق، ق ٢، ص ٤١٣.

يوماً على الرعية ، فأمر أن يجمع الناس بخارج المدينة وصعد ذاك الأمير وحسب الرواية صرح خشبي كان قد أعد له ولم يكلم الناس ولا أمرهم بالإنصراف ومكث الناس طويلاً على حالهم والشمس تلتفح وجوههم ، وبلغ الخبر إلى الفقيه ابن الصائغ فلم يحتمل ظلم الأمير للرعية على ذلك الشكل فجاء وخاطب الأمير ثم أمر الناس بالإنصراف فانصرفوا لمعرفتهم بمكانة فقيهم من الأمير، ونزل الأمير من صرحه وأختلط بالناس^(١).

وإذا عرفنا أن رد المظالم نظر فيها كل من الأمراء وولاة العهد والوزراء وتقلدها القضاة ، ونظر فيها الفقهاء كذلك من غير تكليف من أهل السلطة فهل نجح هؤلاء في تحقيق الأهداف التي ظهر من أجلها نظام ولاية المظالم ؟

نجد أن المصادر التاريخية التي أرخت للإمارات فترة الدراسة تقدم لنا عديد المواقف التي توضح مدى ممارسة ناظر المظالم لإختصاصاته التي حددها الفقهاء له.

ومن ذلك أن الأمير الفاطمي المنصور (٣٣٤-٣٤١هـ / ٩٤٥-٩٥٢م) رفع إليه تظلم قوم من جور بعض العمال فأمر الأمير قاضيه أبي حنيفة النعمان بإحضار العامل المدعى عليه والنظر في شكوى القوم فنذكر القاضي أن القوم أدعو على العامل بأنه إغتصب منهم بعض أملاكهم فأقر العامل واعترف ببعض ما إغتصبه وذكر للقاضي أن ذلك مما أباحه له أمير البلاد المنصور ، فكتب القاضي بما جرى مع القوم والعامل وبعث به إلى الأمير المنصور، فنذكر أن القاضي تعرض للوم باعتباره لم يتخذ موقف

(١) ابن عبد الملك : ق ٢ ، ص ٤١٥ .

حازما من العامل الذي أدعى أن المنصور أباح له ما لا ينبغي إباحته من أملاك غيره^(١).

وتعددت الشكايات ورفع الضلالمات إلى الأمير المعز الفاطمي (٣٤١-٣٦١هـ / ٩٥٢-٩٧١م) من ظلم وجور العمال.

فذكر أن الأمير أخبرهم أنه ليس غافلاً عن ذلك وقام بعزل كل من ثبت عليه ظلمة للرعية وإن جاء البعض من أولئك العمال بأموال طائلة لتقديمها إليه.

فيروى عنه عدم قبوله لأموال قدم بها أحد عماله لأن مظالمة ضد الرعية قد وصلت للأمير قبل ذلك^(٢). وحاول قدر الإمكان إختيار جباة الأموال ممن توسم فيهم الخير والصلاح ورغبة منه في نشر العدل واستيفاء الحقوق ورفع الظلم.

وتعدد رفع المظالم إلى ولاية الأمر عهد الإمارة الموحدية سواء من الأندلس^(٤)، أو من بلاد المغرب.

(١) النعمان: المجالس والمسائرات ، ص ٧١ .

(٢) ابن حماد : المصدر السابق ، ص ٨٧ .

(٣) للنعمان: المجالس والمسائرات ، ص ٢٢٧-٢٢٩ ، ٣٠٧ .

(٤) ذكر أن الأمير الموحدي الناصر (٥٩٥-٦١٠هـ / ١١٩٨-١٢١٣م) عند خروجه إلى

تفقد بلاد إفريقية سنة (٦٠١هـ / ١٢٠٤م) وصل إليه أن عامله على أشبيلية أهمل رد

المظالم وتهاون مع الرعية ، فأمر الأمير بعزله وتوليه عامل آخر على أشبيلية.

انظر: ابن عذاري: البيان، ج ٤ ، ص ٢٤٣ .

فيذكر أن الأمير عبد الله الناصر (٥٩٥-٦١٠هـ/١١٩٨-١٢١٣م) خرج إلى بلاد إفريقية لتفقد أحوالها وأحوال سائر البلاد وفي طريق عودته إلى مراكش سنة (٦٠٤هـ/١٢٠٧م) نزل بخارج مدينة فاس فايزحم الناس على محل إقامته رافعين إليه تظلمهم من عاملي فاس ومكناسة فنذكر أنه نكبهم وسجن كل عامل ببلده^(١).

وفي بعض الأحيان رفعت المظالم لأمرء الموحدين يطالبهم فيها أصحابها بإسترجاع حقوقهم من المقربين منهم كالوزراء مثلاً .

فعلى عهد الأمير يعقوب المنصور (٥٨٠-٥٩٥هـ/١١٨٤-١١٩٨م) تظلم البعض من الرعية للأمير من وزيره أبا زيد بن يوجان^(٢). بمظالم كثيرة فقل أن الأمير أعطى لكل متظلم ما أدعاه ووفى لهم وأرضاهم^(٣).

ولم يقتصر التظلم ضد الوزراء من الرعية فقط بل نجد أن أهل الحل والعقد من مشائخ الموحدين وكذلك بعض الرعية تظلمت للأمير عبد المؤمن

(١) ابن عذارى: المصدر السابق ، ج٤ ، ص٢٤٩ - ابن أبي زرع: المصدر السابق ، ص٢٣٢.

(٢) كان ترتيبه الرابع من الوزراء الذين اتخذهم المنصور وتولى للناصر ابن الأمير المنصور مدينة تلمسان.

انظر: ابن عذارى : البيان ، ج٤ ، ص١٧٠ ، ٢٥٣ .

(٣) المصدر نفسه ، ص١٧٣ .

بن علي (٥٢٤-٥٥٨هـ / ١١٢٩-١١٦٢م) من وزيره عبد السلام الكومي^(١).

وملخص ذلك أن الأمير عبد المؤمن عند خروجه لبلاد إفريقية سنة (٥٥٣هـ / ١١٥٨م) لغرض نشر دعوتهم أصطحب معه وزيره ابن الكومي فنكر أن الأخير إدعى على ابني الأمير اللذان كانا متولين تلمسان وبجاية ركونهما للبطالة والراحة وشرب الخمر ، فبعث الأمير بعض مشائخ الموحدين لتحري تلك الأخبار فرجعوا إليه وأخبروه بعدم صحتها ، ثم بعث الأمير وزيره عبد السلام إلى قابس فدخلت في طاعة الموحدين فاتهم الوزير بالإستحواذ على الأموال والغنائم وفي أثناء غيابه رفع أشياخ الموحدين تظلمهم من الوزير إلى الأمير عبد المؤمن من استعلائه عليهم وإدعائه على ابني الأمير واستحواذه على الأموال. وفي طريق عودة الأمير إلى مراكش إزدادت تظلمات الرعية من عمال عبد السلام الكومي من ظلمهم وتعديهم ومبالغتهم في جباية الأموال فما كان من الأمير إلا أن جمع المتظلمين وأشياخ الموحدين بحضور عبد السلام الكومي فقبض عليه وسجنه ثم عمد إلى قتله في سجنه^(٢).

(١) هو عبد السلام بن محمد الكومي ذكر بأن والد الأمير عبد المؤمن تزوج من أم عبد السلام وكان له منها بنت ، واستوزره عبد المؤمن سنة (٥٥٣هـ / ١١٥٨م) وذكر ابن أبي زرع أنه استوزره سنة (٥٥٢هـ / ١١٥٧م) .

انظر: ابن أبي زرع: روض القرطاس ، ص ١٩٦ .

(٢) ابن عذاري: المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٦٧ ، ٦٨ .

وعلى الرغم من شدة وحزم ولاية الأمر فيما يرفع إليهم من مظالم إلا أن بعض الأمراء رفضوا ما رفع إليهم من ذلك نظراً لتقتهم ومعرفتهم بأولئك المدعى عليهم.

فيروى القاضى النعمان بأنه تظلم إليه قوم من أحد الحكام الذين عينهم سابقاً على بعض الأعمال ، فما كان منه إلا رفع ذلك إلى الأمير المعز الفاطمي (٣٤١-٣٦١هـ / ٩٥٢-٩٧١م) فرد عليه الأمير بكتاب أوضح له فيه أن المكر والحيل والخديعة غلبت على طبائع الناس في ذلك الوقت ، وأما الحاكم المدعى عليه فهو سليم النوايا وله لين جانب وليس كل ما يقال يصح وهو إن كان قد أخطأ فإن النصحية والوعض له أولى^(١).

هذا وقد أوضحت بعض مواقف رد المظالم مدى تواضع الأمراء ومن ذلك أن المنصور الفاطمي وقبل توليه الإمارة الفاطمية تظلم إليه فتیان صقالبة من نائب الأمير القائم (٣٢٢-٣٣٤هـ / ٩٣٣-٩٤٥م) فما كان من المنصور إلا أن كتب إلى نائب الأمير يطلب منه إطلاق سراح الفتية وتلطف له في الطلب ، ولم يعلم الفتية بأنه سيتدخل لإطلاق سراحهم^(٢). والواقع أن مكاتبة المنصور لنائب الأمير وتلطفه له في الطلب وعدم إخبار الفتية بتدخله لا يعنى إلا تواضعاً منه وإحتساب عمله لله تعالى فقد كان بإمكانه إطلاق سراح الفتية مباشرة ، أو مكاتبة أو مخاطبة الأمير القائم فيهم.

(١) المجالس والمسائرات ، ص ٣٦٣ .

(٢) للداعى إدريس : تاريخ الخلفاء (تحقيق: محمد اليعلاوى، دار الغرب الإسلامى ،

بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٥م) ص ٢٥٤ .

وإن رأى بعض الأمراء أنهم منزهون عن الظلم والتعدي كما كان يقول المعز الفاطمي: " إني لممنوع من الظلم والتعدي " ^(١). إلا أن البعض منهم ظلم رعيته وثبت ذلك في العديد من المصادر التاريخية

فالتدلي يروى أن الفقيه محمد بن عمر الأصم ^(٢) سعى به إلى أمير المرابطين تاشفين بن علي (٥٣٧-٥٣٩هـ / ١١٤٢-١١٤٤م) مع جماعة آخرين فسجنهم الأمير بفاس ظلماً ثم أطلق سراحهم بعدما تبين أنه برئ مما نسب إليه و إلى أصحابه فأنشد الفقيه ابن الاصم قصيدة في ذلك ^(٣).

وبلغ الأمر ببعض الأمراء إلى ارتكاب مظالم أفزع من ذلك فالمنصور الفاطمي (٣٣٤-٣٤١هـ / ٩٤٥-٩٥٢م) قام بحرق العديد من الكتب والوثائق فيها أموال ومشتريات لأناس كثر حتى ذكر أنه أحرق للبعض وثائق فيها ديون تقدر بثلاثة آلاف دينار. ويذكر النعمان أن السبب من وراء هذا الفعل هو تزيين من أراد البغى والأذى لغيره ^(٤).

ومما سبق يمكن الوصول إلى التالي:

(١) النعمان : المجالس ، ص ٣٩٩ .

(٢) التشوف : المصدر السابق ، ص ١٥٥ .

(٣) ومن ضمن أبيات تلك القصيدة :

صبرت على بعض الأذى خوف كله .:	ودافعت عن نفسي لنفسي فعزت
وجرعتها المكروه حتى تدريت .:	ولو لم أجرعها أذى لاشمأزت
إلا رب عز ساق للنفس ذلة .:	ويا رب نفس بالتخلل عزت

انظر: التادلي : التشوف ، ص ١٥٥ .

(٤) النعمان: المجالس والمسائرات ، ص ٢٦٥ .

- يمكن القول أن ناظر المظالم فترة الدراسة مارس اختصاصاته التي وضعها الفقهاء إلى حد كبير ، فنظر في تعدى الولاية كما حصل مع الوالي الذي إغتصب أموال وإبل الأهالي عهد المرابطين^(١) ، أو النظر في جور العمال الذي تعددت صورة في الصفحات السابقة حتى بلغ عدد العمال الذين نكبهم الأمير الموحدى يوسف بن عبد المؤمن ثمانية عشر عاملاً بعدما تبين من ظلمهم للرعية.
- كذلك لم تقبل مظالم عليه القوم وأصحاب المناصب الهامة فالوزير عبد السلام الكومى عندما تعددت مظالمه بالإستحواذ على الأموال والغنائم بإفريقية ، وتمادى اتباعه وعماله في ظلم الرعية لم يمنع امير الموحدين عبد المؤمن بن على من إلقاء القبض عليه وسجنه ثم قتل في سجنه وكذلك لم يقبل الأمير المنصور الموحدى مظالم وزيره أبا زيد بن يوجان وتحمل الأمير دفع ما طلبه المتظلمين من الوزير المذكور.
- لم يكتفى ولاية الأمر بالنظر في المظالم التي كانت ترفع إليهم بل نجدهم يكتبون برسائل إلى ولاتهم وعمالهم وأعيانهم بمختلف الأقاليم تحث على حسن معاملة الرعية ورد المظالم بل وتحذرهم من عواقب ظلمهم للرعية مما يعكس مدى حرصهم على نشر العدل ورفع الظلم.
- عندما نظر الوزراء في المظالم برع فيها البعض مثل الوزير إسحاق بن ينتان على عهد أمير المرابطين على بن يوسف ، واستغل البعض وظيفته فظلم الرعية كالوزير ابن جامع عهد أمير الموحدين المستنصر وعندما تولاهم القضاة كان للبعض منهم صلاحيات وسلطات واسعة وصلت إلى

(١) التادلي: المصدر السابق ، ص ١٧٧.

قطع الأيدي والأرجل كما فعل محمد بن هاشم عندما تولى مظالم إفريقية عهد الإمارة الصنهاجية. في حين فرض أمير الموحدين يوسف بن عبد المؤمن أن تكتب إليه أقوال المظلومين قبل إنزال العقوبة.

- يبدو أن ولاية المظالم كانت مركزية بحيث نظر فيها من كان بحواضر الإمارات وأمراء المرابطين مثلاً حرصوا على أن يكتب إليهم قضائهم بالأقاليم عن ظلم الولاة وجور العمال بإقليمهم لكي يتاح لهم النظر فيها.

وأما أمراء الموحدين فأفراد البعض منهم أيام معلومة للنظر في مظالم الرعية بل واشترط البعض منهم أن يأتي كل متظلم بكتاب من قاض الإقليم يوضح فيها ظلامته.

- من خلال النظر في أهم إختصاصات ناظر المظالم يتضح أن ولاية المظالم تقوم بمهام متعددة دينية وقضائية وإدارية.

فمن الناحية الدينية الحق لناظر المظالم مراعاة العبادات الظاهرة كالجمع والأعياد والحج والجهاد فيكون حريصاً على عدم الإخلال بشروطها ، وله النظر في الأوقاف الخيرية وقمع الظلم عموماً.

وأما من الناحية القضائية فله الحق في رد ما تم إغتصابه من الرعية بالقوة ، والنظر في تعدى الولاة وجور الجباه وتظلم المسترزقة من نقص إرزاقهم.

ومن الناحية الإدارية فله حق مراقبة أعمال كتاب الدواوين والنظر فيما عجز عنه ولاية الحسبة ، وتنفيذ أحكام القضاة التي يتعذر تنفيذها نظراً لمكانة ومركز المحكوم عليه.

- اتفق الماوردي والفراء^(١) على وجود فروق عده بين نظر المظالم ونظر القضاة من أهمها :

- أن لناظر المظالم من القوة والهيبة والصلاحيات ما لم يتمتع به القضاة وذلك لكف الخصوم عن التجاود والتجانب ، ولناظر المظالم الحق في استعمال الشدة والترهيب لكشف الحقيقة وله الحق في تأديب من ظهر ظلمه ، وهو مما لم يتمتع به القضاة.

- ولناظر المظالم تأخير إصدار الأحكام إذا اشتبه في بعض الأمور وهو الامر الذي لم يتمتع به القضاة وخاصة إذا طلب أحد الخصمين الفصل في الخصومة وإصدار الحكم.

- ولناظر المظالم الحق في رد الخصوم ليفصلوا التنازع بينهما صلحاً عن تراض وليس للقاضي ذلك إلا عن رضى الخصمين بالرد.

- يجوز لناظر المظالم إحلاف الشهود عند شكه بهم ويستكثر من عددهم ليزول عنه الشك وليس ذلك للقضاة. ويجوز لناظر المظالم أن يبتدى بإستدعاء الشهود ويسألهم عما عندهم في تنازع الخصوم ومن عادة القضاة تكليف المدعى بإحضار بينة ولا يسمعونها إلا بعد مسألته.

(١) الماوردي: المصدر السابق ، ص ١٠٥- الفراء: المصدر السابق، ص ٧٠.

ولاية المظالم ببلاد المغرب من القرن
الرابع الهجري / العاشر الميلادي
فكر وإبداع
حتى سقوط إمارة الموحدين

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر:

- ١- أبو حنيفة (النعمان محمد بن منصور بن حيون التميمي، ت ٣٦٣هـ/٩٧٤م): كتاب المجالس والمسائرات ، تحقيق: الحبيب الفقي ، إبراهيم شبوح، محمد اليعلاوي ، ط٢ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ١٩٩٧م.
- ٢- أبو زكريا (يحيى بن أبي بكر ، ت ٧٤١هـ/ ١٠٧٨م): كتاب سير الأئمة وأخبارهم، تحقيق: إسماعيل العربي ، ط٢ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ١٩٨٢م.
- ٣- أبو العرب (محمد بن تميم القيرواني ، ت ٣٣٣هـ/ ٩٤٤م): طبقات علماء إفريقية وتونس، تحقيق: على الشابي ، نعيم اليافي ، ط٢ ، الدار التونسية للنشر ، ١٩٨٥م.
- ٤- ابن أبي زرع (على بن أبي زرع الفاسي، ت ٧٢٦هـ/١٣٢٥م) : الأنيس المطرب بورض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس ، د. ط، دار المنصور للطباعة والوراقة ، الرباط ١٩٧٢م.
- ٥- البكري (أبي عبيد الله عبد الله بن عبد العزيز، ٤٨٧هـ/١٠٩٤م): المسالك والممالك، تحقيق جمال طلبة ، ط١. دار الكتب العلمية ، بيروت ٢٠٠٣م.

- ٦- البيهقي (أبو بكر بن علي الصنهاجي ، ت ٥٤١ هـ / ١١٤٦ م): أخبار المهدي بن تومرت: تحقيق: عبد الحميد حاجيات ، ط ١ ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ١٩٧٥ م.
- ٧- التادلي (أبي يعقوب يوسف بن بن يحيى ، ت ٦١٧ هـ / ١٢٢٠ م): النشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي، تحقيق: أحمد توفيق، ط ٢ ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الرباط ١٩٩٧ م.
- ٨- الجرجاني (علي بن محمد الجرجاني الحنفي، ت ٨١٦ هـ / ١٤١٣ م): التعريفات ، د.ط، مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي ، القاهرة ١٩٣٨ م.
- ٩- ابن حماد (أبي عبد الله محمد بن علي ، ت ٦٢٨ هـ / ١٢٣١ م): أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم ، تحقيق: التهامي نقره ، عبد الحليم عويس ، د ١ ، ١٤٠١ هـ.
- ١٠- الخشني (أبي عبد الله محمد بن حارث بن أسد الخشني القيرواني، ت ٣٦١ هـ / ٩٧١ م) طبقات علماء إفريقية ، تحقيق: محمد زينهم، د.ط، مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٩٢ م.
- ١١- ابن الخطيب (لسان الدين محمد ، ت ٧٧٧ هـ / ١٣٧٤ م): الإحاطة في أخبار غرناطة ، تحقيق: محمد عبد الله عنان، ط ٢ ، منشورات مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٩٧٣ م.
- ١٢- ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد ، ت ٨٠٨ هـ / ١٤٠٥ م): المقدمة ، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن سعد ، د.ط، للدار الذهبية للطبع والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٦ م.

١٣- الدباغ (أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الأنصاري ، ت ٦٩٦هـ/١٢٩٦م): معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان: تصحيح إبراهيم شبوح ، ط ٢ ، المكتبة العتيقة ، تونس ١٩٩٣م.

١٤- الذهبي (شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان: ت ٧٤٨هـ/١٣٤٧م): ميزان الاعتدال ، تحقيق: علي البيجاوي ، ط ١ ، دار المعرفة ، بيروت ١٩٦٣م.

١٥- ابن رشد (أبي الوليد محمد بن أحمد بن أحمد ، ت ٥٢٠هـ/١١٢٦م): فتاوى ابن رشد ، تحقيق: المختار التليلي، ط ١، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ١٩٨٧م.

١٦- الشيرازي (إبراهيم بن علي بن يوسف ، ت ٤٧٦هـ/١٠٨٣م): طبقات الفقهاء ، تحقيق: إحسان عباس ، د.ط، دار الرائد العربي ، بيروت ١٩٨٠م.

١٧- ابن صاحب الصلاة (عبد الملك بن محمد بن أحمد الباجي ، ت ٥٩٤هـ/١١٩٨م): تاريخ المن بالإمامة على المستضعفين بأن جعلهم الله أئمة وجعلهم الوارثين ، تحقيق عبد الهادي التازي ، ط ١ ، دار الأندلس للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٦٤م.

١٨- ابن الصغير (ابن الصغير المالكي، ت خلال القرن الثالث الهجري/ خلال القرن التاسع الميلادي) : أخبار الأئمة الرستميين ، تحقيق: محمد ناصير ، إبراهيم بحاز ، د.ط، الجزائر ١٩٨٥م.

١٩- ابن عبد الملك (أبى عبد الله محمد بن عبد الملك الأنصارى، ت ٧٠٣هـ/١٣٠٣م): الذيل والتكملة لكتايب الموصول والصلة ، تحقيق: محمد بن شريفة ، د.ط، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية ، د.ت.

٢٠- ابن عذارى (أبو محمد عبد الله بن محمد المراكشي، ت ٧١٢هـ/١٣١٢م): البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق: ج.س.كولان، ليفى بروفنسال، ط٣، دار الثقافة ، بيروت ١٩٨٣م.

٢١- المالكي (أبى بكر عبد الله بن محمد المالكي ، ت ٤٥٠هـ/١٠٥٨م) : رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية ، تحقيق: محمد العروسي ، دار الغرب الإسلامى، بيروت ١٩٨٣م.

٢٢- الماوردي (أبى الحسن على بن محمد بن حبيب ، ت ٤٥٠هـ/١٠٥٨م) : الاحكام السلطانية والولايات الدينية ، تحقيق: عمارة زكى البارودى ، مكتبة التوفيقية ، القاهرة.

٢٣- اليحصبي (عياض بن موسى بن عياض ، ت ٥٤٤هـ/١١٤٩م) : تراجم أغلبية مستخرجة من مدارك القاضى عياض ، تحقيق: محمد الطالبى ، د.ط ، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية ، تونس ، ١٩٦٨م.

ثانيا: المراجع العربية:

٢٤- ابو زيد شلبي: تاريخ الحضارة الإسلامية ، ط ١ ، دار الطباعة المحمدية بالازهر، القاهرة ١٩٦٢م.

٢٥- حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، د.ط ، دار الجيل ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة د.ت.

٢٦- صبحي الصالح : النظم الإسلامية ، د.ط ، دار العلم للملايين ، بيروت ، د.ت.

٢٧- عبد الحميد السامرائي: تاريخ حضارة المغرب ، د.ط ، دار شموع العلم ، ٢٠٠٢م.

٢٨- ناريمان عبد الكريم: مجتمع إفريقية في عصر الولاة ، د.ط ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠م.

ثالثا: المعاجم اللغوية:

٢٩- الفيروزآبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب ، ت ٨١٧هـ/١٤١٤م) : القاموس المحيط ، د.ط ، دار الجيل ، بيروت ، د.ت.

٣٠- ابن منظور (محمد بن مكرم بن علي الانصاري ، ت ٧١١هـ/١٣١١م) : لسان العرب ، تحقيق: نخبة من الأساتذة ، د.ط ، دار المعارف ، القاهرة ، د.ت.

